



القوة الاقتصادية للبيانات وأثرها في إعادة تشكيل التشريعات الاقتصادية دراسة في الاقتصاد السياسي الرقمي

بقلم

الباحث حسين نصير طارق

جامعة ابن سينا للعلوم الطبية والصيدلانية



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مقدمة

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً جذرياً في بنية الاقتصاد العالمي نتيجة الثورة الرقمية المتسارعة التي غيرت طبيعة الإنتاج والتبادل التجاري وآليات صنع القرار الاقتصادي فبعد أن كانت الموارد الطبيعية ورأس المال الصناعي تمثل الركائز الأساسية للقوة الاقتصادية، برزت البيانات بوصفها مورداً استراتيجياً جديداً أصبح يشكل أساس الاقتصاد الرقمي المعاصر.

لقد أدى الانتشار الواسع للإنترنت والهواتف الذكية والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي إلى إنتاج كميات هائلة من البيانات بشكل يومي، الأمر الذي دفع العديد من الباحثين إلى وصف البيانات بأنها نפט القرن الحادي والعشرين .

غير أن أهمية البيانات لا تكمن فقط في حجمها، بل في قدرتها على توليد المعرفة وتحليل السلوك الاقتصادي والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية وصناعة القيمة الاقتصادية.

ومع تزايد أهمية البيانات، ظهرت تحديات قانونية وتشريعية جديدة تتعلق بحماية الخصوصية وتنظيم الأسواق الرقمية والسيادة الرقمية والضرائب الإلكترونية والمنافسة الاقتصادية، مما دفع الحكومات والمنظمات الدولية إلى إعادة النظر في العديد من التشريعات الاقتصادية التقليدية.

وتسعى هذه الورقة إلى تحليل العلاقة بين القوة الاقتصادية للبيانات والتحولات التشريعية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، من خلال توظيف منهج الاقتصاد السياسي الرقمي لفهم كيفية تأثير البيانات في إعادة توزيع القوة الاقتصادية بين الدول والشركات وإعادة تشكيل القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي.

الإطار النظري: الاقتصاد السياسي الرقمي وصعود البيانات كأصل اقتصادي

يقوم الاقتصاد السياسي الرقمي على دراسة التفاعلات بين التكنولوجيا والسلطة والاقتصاد في البيئة الرقمية، مع التركيز على كيفية إنتاج الثروة وتوزيعها في ظل التحول الرقمي.

وفي هذا السياق أصبحت البيانات تمثل مورداً إنتاجياً جديداً يضاف إلى عناصر الإنتاج التقليدية، إذ تعتمد الشركات والمؤسسات الحكومية على جمع البيانات وتحليلها لتحسين الكفاءة الاقتصادية وتعظيم الأرباح.

وتتميز البيانات بعدة خصائص تجعلها مختلفة عن الموارد الاقتصادية التقليدية ، من أبرزها:

1. قابليتها للاستخدام المتعدد دون استنزافها.

2. انخفاض تكلفة نسخها ونقلها.

3. ارتفاع قيمتها بزيادة حجمها وتنوعها.

4. اعتماد الذكاء الاصطناعي عليها بوصفها المادة الخام الأساسية.

وقد أدى ذلك إلى ظهور مفهوم "رأسمالية البيانات" الذي يشير إلى الأنماط الجديدة لتراكم رأس المال من خلال جمع البيانات وتحويلها إلى قيمة اقتصادية.

أولاً: البيانات كمصدر جديد للقوة الاقتصادية

1. اقتصاد البيانات وتحول مفهوم الثروة

شهد مفهوم الثروة تحولاً عميقاً خلال العقود الأخيرة ، إذ لم تعد قيمة الشركات تقاس بحجم أصولها المادية فقط بل بقدرتها على امتلاك البيانات وتحليلها واستثمارها. وتعتمد الشركات الرقمية الكبرى على البيانات في تصميم المنتجات والخدمات و تطوير استراتيجيات التسويق و تحسين تجربة المستخدم اضافة الى إدارة المخاطر والاستثمارات. وأصبحت البيانات تمثل أحد أهم الأصول غير الملموسة التي تسهم في رفع القيمة السوقية للشركات.

2. المنصات الرقمية وتأثيرات الشبكة

تستند المنصات الرقمية إلى نموذج اقتصادي يقوم على جمع البيانات من المستخدمين وتحويلها إلى قيمة تجارية. وكلما ازداد عدد المستخدمين ازدادت كمية البيانات المتاحة، مما يؤدي إلى تعزيز الميزة التنافسية للمنصة ورفع الحواجز أمام دخول المنافسين. وقد ساهم هذا النموذج في ظهور شركات عملاقة تمتلك تأثيراً اقتصادياً يفوق في بعض الأحيان اقتصادات دول بأكملها.

3. البيانات والذكاء الاصطناعي

أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أهم المجالات التي تعتمد على البيانات الضخمة. فكلما ازدادت كمية البيانات وجودتها، ازدادت قدرة النماذج الذكية على التعلم واتخاذ القرارات والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية. ولهذا السبب أصبحت البيانات تمثل مورداً استراتيجياً في المنافسة العالمية على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي.

ثانياً: البيانات والسيادة الاقتصادية للدول

1. مفهوم السيادة الرقمية

يقصد بالسيادة الرقمية قدرة الدولة على التحكم في بيانات مواطنيها والبنية التحتية الرقمية المرتبطة بها. وقد أصبح هذا المفهوم جزءاً من مفاهيم الأمن القومي والاقتصادي نتيجة الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الرقمية.

2. البنية التحتية للبيانات

تتكون البنية التحتية الرقمية من مجموعة من المكونات الأساسية التي تُمكن الاقتصاد الرقمي من العمل بكفاءة، وتشمل مراكز البيانات، وخدمات الحوسبة السحابية، وشبكات الاتصالات، والكابلات البحرية الناقلة للبيانات، فضلاً عن أنظمة الدفع الرقمية. وتمثل هذه العناصر الركيزة الأساسية لتدفق المعلومات والمعاملات الاقتصادية، لذلك أصبحت القدرة على امتلاكها أو التحكم بها أحد أهم مؤشرات القوة الاقتصادية والاستراتيجية في العصر الرقمي، لما توفره من تأثير مباشر في حركة التجارة والاستثمار والاتصالات على المستوى العالمي.

3. المنافسة الدولية على البيانات

تشهد العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في حدة التنافس بين القوى الكبرى للسيطرة على البيانات والتقنيات الرقمية، نظراً لما تمثله من مورد استراتيجي مؤثر في موازين القوة الاقتصادية والسياسية والأمنية. وفي هذا السياق، تسعى الدول إلى تبني سياسات تهدف إلى حماية بياناتها الوطنية وضمان سيادتها الرقمية، إلى جانب الاستثمار في تطوير صناعات الذكاء الاصطناعي وتعزيز قدراتها الابتكارية والتنافسية. كما تولي اهتماماً متزايداً بتقوية منظومات الأمن السيبراني لمواجهة التهديدات الرقمية المتنامية، فضلاً عن العمل على تقليل الاعتماد على البنى التحتية والتقنيات الأجنبية بما يضمن تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية والأمن الاستراتيجي.

ثالثاً: أثر البيانات في إعادة تشكيل التشريعات الاقتصادية

1. تشريعات حماية البيانات الشخصية

أدى التوسع المتسارع في عمليات جمع البيانات ومعالجتها وتبادلها إلى بروز تحديات متزايدة تتعلق بحماية الخصوصية والحقوق الرقمية للأفراد. واستجابةً لذلك، اتجهت العديد من الدول إلى سنّ تشريعات متخصصة لحماية البيانات الشخصية، تهدف إلى تنظيم آليات جمع البيانات واستخدامها، وضمان الحصول على موافقة الأفراد بصورة واضحة ومسبقة، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في التعامل مع المعلومات الشخصية، فضلاً عن فرض عقوبات قانونية على الجهات التي ترتكب انتهاكات أو تتسبب في تسريب البيانات. وفي ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي، أصبحت حماية البيانات الشخصية من أبرز مجالات التشريع الاقتصادي المعاصر، نظراً لارتباطها المباشر بالأمن الاقتصادي والثقة الرقمية وحماية حقوق الأفراد في البيئة الإلكترونية.

2. تشريعات المنافسة الرقمية

أظهرت التطورات المتسارعة في الأسواق الرقمية أن امتلاك كميات هائلة من البيانات والقدرة على تحليلها واستثمارها قد يؤديان إلى نشوء أنماط جديدة من الاحتكار الاقتصادي تختلف عن الأشكال التقليدية للاحتكار. وفي ضوء ذلك، بدأت السلطات التنظيمية وهيئات المنافسة في العديد من الدول بإعادة تقييم وتفسير قواعد المنافسة الاقتصادية بما يتلاءم مع طبيعة الاقتصاد الرقمي وخصائصه المتغيرة. وتشمل هذه الجهود مكافحة الممارسات الاحتكارية في الأسواق الرقمية، وتنظيم عمليات الاندماج والاستحواذ التي تقوم بها الشركات التكنولوجية الكبرى، وتعزيز قابلية نقل البيانات بين المنصات بما يساهم في زيادة المنافسة، فضلاً عن توفير بيئة أكثر عدالة للشركات الناشئة وتمكينها من المنافسة والابتكار. وبذلك أصبحت سياسات المنافسة في الاقتصاد الرقمي أداة رئيسية لضمان توازن الأسواق ومنع تركيز القوة الاقتصادية في أيدي عدد محدود من الشركات الرقمية العملاقة.

3. التشريعات الضريبية للاقتصاد الرقمي

أبرز الاقتصاد الرقمي تحديات جوهرية أمام الأنظمة الضريبية التقليدية، إذ أصبحت الشركات الرقمية قادرة على

تحقيق إيرادات وأرباح كبيرة من أسواق دول مختلفة دون الحاجة إلى وجود مادي أو منشآت دائمة داخل تلك الدول. وقد أدى هذا الواقع إلى إثارة تساؤلات بشأن عدالة توزيع الحقوق الضريبية بين الدول وفعالية القواعد الضريبية القائمة في التعامل مع الأنشطة الاقتصادية الرقمية. واستجابةً لهذه التحديات، اتجهت العديد من الدول إلى تبني ضرائب خاصة بالخدمات الرقمية، وإعادة النظر في آليات احتساب الأرباح الخاضعة للضريبة وأصبحت هذه القضايا من أبرز الموضوعات المطروحة في النقاشات الاقتصادية والقانونية الدولية المعاصرة.

رابعاً: البيانات كأداة للتنفيذ الجيوسياسي

1. الحروب السيبرانية

أصبحت البيانات في العصر الرقمي من أكثر الأصول الاستراتيجية عرضةً للتهديدات السيبرانية، إذ تشكل هدفاً رئيسياً للهجمات الإلكترونية التي تستهدف المؤسسات المالية والهيئات الحكومية والبنى التحتية الحيوية. وتسعى هذه الهجمات إلى تعطيل الأنظمة الاقتصادية والخدمات الرقمية، والاستيلاء على المعلومات والبيانات ذات الأهمية الاستراتيجية، فضلاً عن التسبب بخسائر مالية وأمنية جسيمة.

كما تؤدي هذه الممارسات إلى تقويض ثقة الأفراد والمؤسسات بالبيئة الرقمية، الأمر الذي ينعكس سلباً على استقرار الاقتصاد الرقمي واستدامة نموه. لذلك بات تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات من الأولويات الأساسية في السياسات الاقتصادية والأمنية للدول المعاصرة.

2. الدبلوماسية الرقمية

أصبحت البيانات والتقنيات الرقمية من الأدوات المؤثرة في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث برز مفهوم الدبلوماسية الرقمية بوصفه أحد أبعاد القوة الناعمة والاقتصادية للدول. فالدول التي تمتلك بنية تحتية رقمية متطورة وقدرات متقدمة في إدارة البيانات والاتصالات تتمتع بقدرة أكبر على التأثير في الأسواق العالمية وتوجيه التدفقات التجارية والاستثمارية، فضلاً عن تعزيز حضورها ونفوذها في الفضاء الرقمي الدولي. وبذلك أصبحت التكنولوجيا الرقمية عاملاً مهماً في صياغة السياسات الخارجية وتعزيز المكانة الاقتصادية للدول في النظام الدولي.

3. الأمن الاقتصادي الرقمي

تسعى الحكومات إلى تطوير استراتيجيات وطنية متكاملة لحماية البيانات والبنى التحتية الرقمية، انطلاقاً من اعتبار البيانات مورداً اقتصادياً استراتيجياً لا يقل أهمية عن الموارد التقليدية الأخرى. وفي هذا الإطار، أصبحت سياسات الأمن السيبراني جزءاً أساسياً من سياسات الأمن الاقتصادي، نظراً لدورها في حماية الأنشطة الاقتصادية الرقمية وضمان استمرارية الخدمات الحيوية ومنع الهجمات الإلكترونية التي قد تؤثر في الاستقرار الاقتصادي. كما تسهم هذه السياسات في تعزيز الثقة بالاقتصاد الرقمي ودعم بيئة الاستثمار والابتكار في العصر الرقمي.

خامساً: الذكاء الاصطناعي ومستقبل التشريعات الاقتصادية

1. تنظيم الخوارزميات

أدى الانتشار الواسع للذكاء الاصطناعي إلى ظهور تحديات قانونية وتنظيمية غير مسبوقة، نتيجة الاعتماد المتزايد على الخوارزميات في اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية والمالية. فبعد أن كانت القرارات تصدر عن أشخاص طبيعيين أو مؤسسات تقليدية يمكن مساءلتها قانونياً، أصبحت العديد من القرارات تعتمد على أنظمة ذكية تعمل بصورة آلية، مما أثار تساؤلات جوهرية حول الشفافية والعدالة والمساءلة القانونية.

وبناءً على ذلك، أصبح تنظيم الذكاء الاصطناعي أحد أهم مجالات التشريع الاقتصادي المعاصر، ومن المتوقع أن يشهد تطوراً متسارعاً خلال السنوات المقبلة مع توسع الاعتماد على الأنظمة الذكية في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية.

2. الملكية الفكرية للبيانات

تثير البيانات تحديات قانونية متزايدة أمام منظومة الملكية الفكرية التقليدية، إذ لم تعد القواعد القانونية التي وضعت لحماية المصنفات الأدبية والفنية والاختراعات الصناعية قادرة بصورة كاملة على استيعاب الطبيعة الخاصة للبيانات في الاقتصاد الرقمي لذلك تتجه التشريعات الحديثة نحو البحث عن توازن بين حماية الحقوق الاقتصادية المرتبطة بالبيانات من جهة، وضمان حرية تداول المعلومات وتشجيع الابتكار والمنافسة من جهة أخرى وقد أدى ذلك إلى ظهور مفاهيم قانونية جديدة مثل حوكمة البيانات وحقوق نقل البيانات والبيانات المفتوحة، باعتبارها أدوات قانونية تهدف إلى تنظيم الملكية والاستفادة الاقتصادية من البيانات بما يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الرقمي المعاصر.

3. المسؤولية القانونية للأنظمة الذكية

تواجه التشريعات الحديثة تحدياً متزايداً في تحديد المسؤولية القانونية عن الأضرار الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، نظراً للطبيعة المعقدة لهذه الأنظمة وقدرتها على اتخاذ قرارات أو تنفيذ إجراءات بصورة مستقلة نسبياً عن التدخل البشري المباشر فمع توسع استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعات المالية والتجارية والصناعية والطبية، أصبحت احتمالية وقوع أضرار مادية أو مالية أو معنوية نتيجة الأخطاء الخوارزمية مسألة قانونية ذات أهمية متزايدة ومن هنا برزت اتجاهات تشريعية حديثة تدعو إلى إنشاء نظام قانوني خاص بالذكاء الاصطناعي يقوم على مبادئ الشفافية وإمكانية التتبع والرقابة البشرية المستمرة، فضلاً عن فرض التزامات قانونية على الشركات المطورة للأنظمة الذكية لضمان سلامتها واختبارها بصورة دورية قبل طرحها للاستخدام التجاري.

التحليل النقدي: هل أصبحت البيانات أساس القوة الاقتصادية العالمية؟

1. مقومات الهيمنة الرقمية

أصبحت الهيمنة الرقمية أحد أبرز مظاهر القوة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، حيث لم يعد النفوذ الاقتصادي للدول والشركات يرتبط بالموارد التقليدية فحسب، بل بقدرتها على التحكم في البيانات وتوظيفها. وتستند هذه الهيمنة إلى مجموعة من المقومات الأساسية، في مقدمتها امتلاك بنية تحتية رقمية متطورة تشمل شبكات الاتصالات ومراكز البيانات والحوسبة السحابية، فضلاً عن القدرة على جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها بكفاءة عالية. كما يشكل الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي عاملاً محورياً في تعزيز القدرة التنافسية، إلى جانب السيطرة على المنصات الرقمية الكبرى التي أصبحت تمثل مراكز رئيسية لإنتاج البيانات وتداولها وتحويلها إلى قيمة اقتصادية.

2. التحديات والمخاطر

على الرغم من الأهمية المتزايدة للبيانات بوصفها مورداً اقتصادياً استراتيجياً، فإن الاعتماد المتنامي عليها يثير العديد من التحديات والمخاطر القانونية والاقتصادية. فمن ناحية، يزداد القلق بشأن انتهاك الخصوصية وسوء استخدام البيانات الشخصية، ومن ناحية أخرى تسهم هيمنة الشركات الرقمية الكبرى في تعزيز مظاهر الاحتكار وتقليص فرص المنافسة العادلة. كما تبرز الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية بوصفها أحد التحديات التي قد تؤدي إلى تعميق التفاوت الاقتصادي العالمي. إضافة إلى ذلك، تشكل التهديدات السيبرانية واستمرار ضعف الأطر التنظيمية الدولية الخاصة بحوكمة البيانات عقبات رئيسية أمام بناء اقتصاد رقمي آمن ومستدام.

3. مستقبل النظام الاقتصادي الرقمي

تشير الاتجاهات العالمية الراهنة إلى أن البيانات ستواصل ترسيخ مكانتها باعتبارها أحد أهم مصادر القوة الاقتصادية خلال العقود المقبلة، في ظل التوسع المستمر في استخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المتقدمة. ومن المتوقع أن يشهد العالم مزيداً من التطور في التشريعات الرقمية الرامية إلى تنظيم استخدام البيانات وحمايتها، إلى جانب فرض قيود أكبر على الممارسات الاحتكارية المرتبطة بالمنصات الرقمية. كما يُتوقع تنامي مفهوم السيادة الرقمية بوصفه أحد عناصر الأمن الاقتصادي الوطني، فضلاً عن تعزيز التعاون الدولي في مجال حوكمة البيانات ووضع أطر تنظيمية مشتركة تضمن تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق الاقتصادية والرقمية للأفراد والدول.

خاتمة

توصلت الدراسة إلى أن البيانات أصبحت أحد أهم مصادر القوة الاقتصادية في العصر الرقمي، وأن تأثيرها تجاوز حدود التكنولوجيا ليصل إلى إعادة تشكيل التشريعات الاقتصادية والسياسات العامة والعلاقات الدولية. كما أظهرت الدراسة أن التحول نحو اقتصاد البيانات فرض على الدول إعادة النظر في منظوماتها القانونية والتنظيمية بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق الاقتصادية للأفراد والمؤسسات. وفي ظل التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية، فإن مستقبل الاقتصاد العالمي سيعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الدول على إدارة البيانات وتنظيمها واستثمارها ضمن أطر قانونية حديثة تضمن تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية السيادة الرقمية.

المصادر العربية

1. عبد الحميد، أحمد. الاقتصاد الرقمي والتحول التشريعي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2023.
2. الشمري، سعد. التشريعات الاقتصادية في عصر الذكاء الاصطناعي، مركز الدراسات الاقتصادية، بغداد، 2024.
3. العزاوي، محمد. حوكمة البيانات والسيادة الرقمية، مجلة العلوم القانونية، العدد 12، 2024.

المصادر الأجنبية

1. Shoshana Zuboff, The Age of Surveillance Capitalism, Public Affairs, 2019.
2. Nick Srnicek, Platform Capitalism, Polity Press, 2017.
3. World Bank, World Development Report 2021: Data for Better Lives, Washington D.C., 2021.